الباب الخامس

الفساد وبرامج إصلاح الدولة

أخيراً.... مفوضية لمكافحة الفساد :-

ورد في صحيفة الصيحة الصادرة أمس أن السيد رئيس الجمهورية صرح بأن أولى مهام المجلس الوطني الجديد إجازة تشريع لاحداث مفوضية للشفافية ومكافحة الفساد. هذا أمر يستحق أن يُحتفى به. ولرب قائل أن مفوضية سابقة أنشئت وكان يترأسها السيد أبو قناية وكيل وزارة المالية الأسبق فما الجديد إذن؟ الجديد أن المفوضية الجديدة سوف يتم احداثها بقانون، أي أنها سوف تكون مؤسسة مستقلة لها سلطات وصلاحيات، وليس مجرد جسم إداري كما كان هو الحال في المفوضية السابقة.

خلال العام ٢٠١٢ وعلى مدى ستة أشهر، وبتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، نشطت لجنة علمية رفيعة لإعداد دراسة بشأن الفساد. وكانت اللجنة برئاسة البرفسور البخاري عبد الله الجعلي، وعضوية كل من الدكتور سيد علي زكي وزير المالية الأسبق، والبرفسور بركات موسى الحواتي، والدكتور يوسف علي طه الكودة، والمهندس عثمان ميرغني، والدكتور الكندي يوسف، والدكتور محمد أحمد سالم، وقد تشرفت بأن أكون مقرراً لهذه اللجنة الرفيعة.

استمعت واستعانت اللجنة بعدد من العلماء والتنفيذيين هم: البروفسور علي محمد شمو، الأستاذ محجوب محمد صالح، البروفسور احمد علي قنيف، الدكتور عبد المنعم محمود القوصي، الدكتور عز الدين ابراهيم حسن، البروفسور عبد الله ادريس، الأستاذ أحمد عبد العاطي، اللواء امن عباس أحمد خليفة، اللواء شرطة عادل ابو بكر الخير، الاستاذة انصاف عوض محمد حمد مدير المراجعة الداخلية حينذآك، العقيد شرطة محمد عبد الكريم دراج من ادارة الجمارك، الاستاذ محمد الحافظ نصر من ديوان المراجع القومي، الدكتور يوسف أحمد محمد العوض من التدريب القومي، المستشار اعتدال عبد القادر أبو شامة من ديوان النائب العام، الأستاذة عواطف أحمد بابكر عجبنا من ديوان شئون الخدمة.

خلصت هذه اللجنة العلمية الرفيعة بعد دراستها لأوراق عمل متخصصة، والاستماع للخبراء والتنفيذيين، والاطلاع على التجارب الدولية والاقليمية، لجملة من التوصيات قدمت لها بالقول : الفساد نزعة بشرية لا تزول بصفة كلية،

لكن دحره ومحاصرته في أضيق ركن يتطلب في المقام الأول إرادة سياسية اصيلة. وبعد هذه المقدمة الرائعة والمختصرة أوصت اللجنة بإنشاء مفوضية عليا (High Commission) بموجب قانون مناهضة الفساد. على أن يترأسها أحد شيوخ العدالة والقانون في السودان (قضاء جالس أو واقف) من المعروفين للكافة بقوة الشخصية وعفة اليد ومكارم الأخلاق بدرجة وزير مركزي، وتكون عضويتها أيضاً من شيوخ الخدمة العامة والجامعات في السودان ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة والخبرة. وعلى أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماماً وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم.

و لضمان دور شعبي في الإبلاغ عن الفساد ومحاصرته أشارت اللجنة الى أنه يجب عدم تحميل المواطن عبء الإثبات بالوثائق فى حالة وجود بينات وأدلة مبدئية ، وعلى الدولة عبر أجهزتها إكمال عملية كشف وإثبات أو نمي شبهة الفساد من خلال البحث والتحقيق.

ولمصلحة عمل المفوضية أوصت اللجنة بوجوب تشجيع وتمويل مراكز البحوث والدراسات للعمل المستمر لرصد درجات الفساد وأنواعه و تجميع الادبيات التى تتعلق بدراسات الفساد والافساد.

أوصت اللجنة كذلك بانشاء جهاز للرقابة الادارية. كما أوصت بتشكيل لجنتين متخصصتين لاتتجاوز كل لجنة الأعضاء الخمس، لجنة للنظر فى ترسيخ القيم التربوية فى محاربة الفساد بادخالها في مناهج التربية في مستويات التعليم العام والعالي، ولجنة للنظر فى الثغرات القانونية التى تحكم النشاط الاقتصادى.[1]

٣٦ ألف رسم عدد هائل :-

حسب تصريحات وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود فقد كشف أن هناك ٣٦٠٠٠ رسم يتم تحصيلها في انحاء البلاد المختلفة. هذا رقم هائل بلا شك يمكن أن يدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية. هذا الرقم تم التوصل اليه بعد أن تم الشروع في تشخيص وتحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية، ومثيلتها التابعة للحكومات بالولايات، ثم الرسوم التي تفرضها المحليات.

لقد كان الهدف من الحصول على البيانات الأولية هو حوسبة النظام المالي في الدولة بما في ذلك أورنيك التحصيل الاساسي وهو الأورنيك ١٥. استلزمت عمليات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٦/ ٢٠١٥ م.

الحوسبة والبرمجة معرفة اسم وقيمة ومسار أي رسم يتم تحصيله على مستوى السودان، لهذا جاء العدد الهائل المشار اليه من الرسوم وهو ٣٦ ألف رسم. أغلب الرسوم على مستوى المحليات، وهي تختلف اختلافا كبيرا ما بين محلية وأخرى، سواء في المسميات أو في القيمة، ففي محلية حضرية كمحلية الخرطوم تجد عوائد شقة وعوائد فيلا وعوائد منزل بالطوب..وفي محلية أخرى ريفية كمحلية القلابات تجد عوائد على قطية وعوائد على كرنك..رسوم النفايات تتفرع مسمى وقيمة ما بين رسوم نفايات مطعم، رسوم نفايات مستشفى، رسوم نفايات مصنع، رسوم نفايات متجر، رسوم نفايات مسكن درجة أولى، ثانية، ثالثة وهكذا. القمسيون الطبي وحده له ١٣١٤ رسماً.

لقد أسهمت عدة سياسات وقرارات حكومية في تناسل هذا العدد الهائل من الرسوم. على سبيل المثال تم اقرار النظام الفيدرالي بالدستور وفيه ثلاثة مستويات حكم، قومي وولائي ومحلي. أسندت لكل مستوى حكم مهام وصلاحيات. ومنحت لكل مستوى سلطات تحصيل وجباية. على المستوى النظري كان يفترض ألا يتم المصادقة على قيام محلية الا بناءاً على دراسة شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية، توضح الموارد البشرية والمادية للمنطقة المقترح اقامة المحلية فيها. على أن تغطي الموارد الاقتصادية في المنطقة والمتحصلة كضرائب من الانشطة فيها تكلفة الخدمات المنتظر تقديمها للمواطن، وتحقيق فائض يورد للمستوى الولائي. الواقع مختلف تماماً عن التخطيط النظري، حيث تم تأسيس عدد كبير جدا من المحليات التي تفتقر للمقومات الاقتصادية، فهي بلا موارد أو بموارد ضعيفة جداً. لقد تم تأسيسها على أساس سياسي بحت. لا يقدم المركز ولا المستوى الولائي دعما يذكر لهذه المحليات، وفي نفس الوقت يطلب منها تغطية الخدمات الأساسية للمواطن مثل نظام الصحة الأولية، والتعليم الأساس، والنظافة، والأمن وغيرها من المهام، تضطر المحلية هنا لفرض واختراع رسوم متعددة لتغطية منصرفاتها.

تحصيل هذا العدد الهائل من الرسوم بواسطة المحليات أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كبار التجار تخلوا عن إقامة متاجر نظيفة وكبيرة ليقوموا بتأجير (ضلف) الدكاكين لبائعين صغار، وليوظفوا العشرات من الباعة الجائلين يجوبون الطرقات والسلع بأيديهم يبيعونها للمستهلك دون ضمانات ودون فواتير. كبار المزارعين والصناعيين تخلوا عن أعمالهم الأساسية، ولجئوا للاستثمار في الأراضي والعقارات والتجارة في العربات، هرباً من التحصيل غير الرشيد. كل هذا أدى لانتشار وتعمق الاقتصاد الخفي من جهة، ولتلوث البيئة من جهة ثانية، ولانتشار البطالة من جهة ثالثة.

لا بد من إعادة تخطيط المشهد الاقتصادي برمته بما في ذلك معايير قسمة

الثروة، وإلغاء أو دمج بعض المحليات، وإلغاء العديد من الرسوم لتحريك القطاع الخاص، وبالتالي تحريك الاقتصاد وفك جموده.[1]

اللقاء التنويري للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين :-

وجه ديوان الحسابات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الدعوة لحضور اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية يوم غد الأربعاء بقاعة الصداقة. تناقش في الملتقى مواضيع هامة للغاية هي: نظام الخزانة الواحدة، نموذج الايرادات ١٥ الالكتروني، حوسبة الأجور، الحسابات المصرفية لسداد الأجور، الأصول الحكومية، مراجعة لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية، سداد الاستقطاعات متزامنة مع دفع الاجور، الربط الشبكي والايميل.

المدراء الماليون والمراجعون الداخليون في أي وحدة حكومية هم ضباط ايقاع الأداء المالي في هذه الوحدة. ان فسدوا فسدت الوحدة. وان ضعفوا فسد من فوقهم ومن هو دونهم. عبرهم يمر كل الأداء المالي وكل قرش يصرف. وبما أن الحكومة تعتبر أكبر بائع وأكبر مشتري في السوق فإن أداء العاملين في هاتين الوظيفتين يعتبر مؤثراً على الاقتصاد الوطني برمته.

ديوان الحسابات بقيادة مديره الجديد هشام آدم مهدي من الواضح أنه متجه لتطوير الأنظمة الحكومية العتيقة بما يواكب العصر والزمن. منذ أكثر من ثمان سنوات اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتحويل كل المرتبات والمعاشات الحكومية لتصرف من خلال البنوك، كما اتخذ قراراً بحوسبة اورنيك الايرادات الشهير رقم ١٥، وطلب العمل بنظام الخزانة الواحدة أي إدارة كل مال الحكومة ايراداً وصرفاً من خلال حساب مصرفي محوسب بالكامل. غير أن هذا القرار لم ينفذ أو في أحسن الأحوال نفذ بطريقة جزئية غير كاملة.

منذ قبل ثمان سنوات أيضاً وحتى اليوم البنيات التحتية جاهزة لتنفيذ حوسبة حسابات الحكومة، النظام المصرفي محوسب بالكامل واكتسب خبرة كبيرة يمكنه من خلالها مساعدة الوحدات انحكومية، الشركات الوطنية بالمتخصصين من المهندسين والمبرمجين السودانيين جاهزون لوضع خبراتهم وبرمجياتهم تحت خدمة الوحدات الحكومية. الجانب التشريعي مكتمل من حيث قبول السداد الالكتروني والحسابات الالكترونية. العلة الوحيدة كانت في العنصر البشري وسياسات تدريب وتهيئة هذا العنصر للنقلة الالكترونية.

في وقت سابق أخطأت وزارة المالية عندما جاءت بشركة أجنبية ومبرمج هندي للقيام بالحوسبة، فجاء ونسخ من الانترنت نظاماً معقداً لا يصلح لبلادنا، فتعطل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢م

العمل لسنوات. الآن عادت الوزارة لرشدها، وكلفت شركات وطنية تحت اشراف المركز القومي للمعلومات للقيام بالمطلوب، فتم اعداد برمجيات سهلة الاستخدام، وفعالة في نفس الوقت. وأتوقع أن يتفاعل معها العنصر البشري ويبدع في استخدامها، وقد كانت لي تجربة شخصية حينما كنت مديراً لمركز المعلومات بوزارة المالية الاتحادية خلال الفترة من ٢٠٠٨- ٢٠١٢ حينما وفرنا برمجية بسيطة سميناها الحزمة الحسابية، ووزعناها مع برنامج تدريبي على الوحدات الحكومية، فتبارت هذه الوحدات في التطبيق، وأصبحت تتسابق نحو تقفيل حساباتها في الأسبوع الأول من يناير من كل عام، وكان وزير المالية حينذاك يمنح جائزة تشجيعية للوحدة الأولى في تقفيل الحسابات.

حوسبة الإجراءات المالية عنصر هام للغاية لمحاربة الفساد. لأن النظام المحوسب لا يجامل، وفي نفس الوقت يتيح الشفافية وإمكانية مشاهدة ما يجري من عمليات لكل المسئولين من الوزير لأي محاسب أو مراجع داخلي في الدرجات الدنيا. حصر ومتابعة أصول الدولة يتيحها النظام المحوسب بكفاءة لا تتوفر للنظام اليدوي. العطاءات والمناقصات الحكومية الالكترونية لا تترك أي فرصة للتلاعب والاسناد لغير المستحقين.

نهنئ ديوان الحسابات على هذه الخطوة بإقامة هذا اللقاء التنويري، ونثق أن فئة المديرين الماليين والمراجعين الداخليين سوف يتقدمون الصفوف من أجل إصلاح الدولة بما يملكون من وطنية ومهنية، فقط نطالب بتوفير الحماية لهم من التدخلات السياسية في أعمالهم.[1]

الاقتصاد في خطاب التنصيب :-

بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية بعد انتخابه بواسطة الشعب لدورة رئاسية جديدة مدتها خمسة أعوام، سيلقي المشير عمر البشير خطاباً مهماً أمام حضور حفل التنصيب من ممثلي الملوك والرؤساء، والمنظمات والدبلوماسيين، وممثلي الشعب في الهيئة التشريعية القومية، والاعلام وعبره لجموع الشعب قاطبة. سيحوي الخطاب توجهات المرحلة القادمة وبرنامج الرئيس بشأنها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال العلاقات الخارجية.

غير أننا نتوقع تركيزاً خاصاً على المحور الاقتصادي، ذلك لأن الوضع الاقتصادي، وتدني دخول الناس، والضائقة المعيشية، كانت وما زالت تمثل تحدياً كبيراً أمام إدارة الدولة. وفيما يبدو لنا فإن خطاب الرئيس سوف يتناول المسألة الاقتصادية من زاويتين: الأولى ايجابية والثانية وقائية. أما الايجابية فهي تركيزه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ م

على حث وتشجيع الشعب السوداني على زيادة الانتاج والانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعهده بتوفير السياسات الحكومية المؤدية لذلك. سيوجه الرئيس بإزالة الرسوم والجبايات عن القطاعات الانتاجية، وبخفض تكلفة الانتاج بتوفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للقطاعينالزراعي والصناعي، وبزيادة مخصصات البحث العلمي للتوصل لأعلى انتاجية ممكنة من الأرض الزراعية، كما سيوجه بتثوير ادارة المشروعات الزراعية التي تشرف عليها الحكومة.

سوف يولي خطاب الرئيس إهتماماً خاصاً بمسألة الاستثمار في السودان، وسوف يوجه بإزالة عقبات الاستثمار كافة التشريعية والادارية والمالية، مع تركيز خاص على مسألة الأرض. حيث سيؤكد تعهده بتوجيه ولاة الولايات بتسليم الأراضي غير المتنازع عليها للمستثمرين، وسوف يشير الى أن الدستور يسنده في هذا. سيؤكد الرئيس التزامه بمتطلبات مبادرة الأمن الغذائي العربي، هذه المبادرة التي وافقت عليها القمة العربية، وشُرع في تنفيذها على أساس قيام السودان بتوفير الاحتياجات الغذائية للدول العربية في خمسة منتجات رئيسية هي القمح، السكر، الزيوت النباتية، اللحوم، الألبان. ومعلوم أن استيراد البلدان العربية من الخارج في المواد الغذائية يتجاوز ٧٠ مليار دولار. سوف يركز خطاب الرئيس على ضرورة تلبيتنا لهذه الاحتياجات، خصوصاً أن علاقات السودان بمحيطه العربي هي الآن أفضل من أي وقت مضى، وأن هناك توجيهات واضحة من الملك سلمان بن عبد العزيز ملك السعودية ومن رئيس الدولة بالامارات الامير خليفة بن زايد آل نهيان للشركات والمستثمرين السعوديين والاماراتيين للاستثمار في الزراعة في السودان وفق هذه المبادرة.

أما الجانب الوقائي في الشق الاقتصادي من خطاب الرئيس فسوف يتضمن تعهده بمحاربة الفساد دون هوادة. وتوجيهه بإحداث مفوضية لمحاربة الفساد بقانون تتبع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، إعلاءاً لمبادئ المساءلة والشفافية وحفظاً للمال العام ومقدرات الشعب.[1]

الاقتصاد غير الحقيقي :-

في الاقتصاد هناك ما يعرف بالاقتصاد الخفي، وهو ذلك الجزء من الأنشطة الاقتصادية التي لا تطالها أيدي السلطات لعامة لأنها مخفية وغير واضحة. وبالتالي لا تستطيع السلطات المختصة احصائها أو تنظيمها أو تحصيل الضرائب والمستحقات الحكومية منها. وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي من حيث موضوعه شرعياً كممارسة التجارة والوساطة بالتلفون والفاكس والايميل من البيت، أو من خلال مكتب لا يدل مظهره على مخبره، والهدف في هذه الحالة هو التهرب من الضرائب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢ م

والرسوم الأخرى. وقد يكون النشاط نفسه غير مشروع كالاتجار في المخدرات أو العمل بالتهريب أو غسيل الأموال.

غير أننا نعايش الآن في السودان ما هو أكبر من الاقتصاد الخفي، إنه (الاقتصاد غير الحقيقي). تعلن الحكومة أن سعر الدولار الرسمي هو ٦ جنيهات ولكنه في الحقيقة ١٠ جنيهات. تعلن الحكومة المركزية والحكومات الولائية عن مناقصات لمشروعات تنمية مختلفة، إنشاء طرق أو حفر آبار مياه وغيرها، يقدم المقاولون أسعاراً عالية جداً وتقبل بها الحكومة، ذلك لأن المقاولين يعلمون أن الحكومة لا تدفع في المواعيد المحددة في العقد، والحكومة تعلم أنها لن تفي للمقاولين باستحقاقاتهم في الموعد المضروب. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

تذهب للطبيب بوجع بسيط يكتب لك فحوصات كثيرة وعجيبة، هو متفق مع عيادات الفحوصات على نسبة من قيمة الفحوصات تدفع له، ذلك لأنه يعتقد أن دخله من قيمة الكشف غير كاف، وعيادة الفحص تدفع النسبة لأنها مستفيدة من حضور المرضى لها حتى من لا يحتاجون لفحص. وكلهم يعتقدون أنه ما دام أن القيمة تدفعها شركة التأمين لا المواطن فهذا المال، من تحت الطاولة، حلال عليهم. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

شاغلوا الدرجات الوظيفية العليا في الدولة جعلوا لأنفسهم دخلا سنوياً ينمو بإستمرار سواء أكانوا في الخدمة أو بعدما ينزلون المعاش، إنها تذاكر السفر ثلاثة أو خمسة أو سبعة تذاكر، بالخطوط الجوية لأبعد نقطة تصلها سودانير، أبعد نقطة كانت لندن وقد بيع خطها، وسودانير نفسها لا تسافر الا لماما، إستمر مقابل تذاكر السفر بالقياس، يُدفع وترتفع قيمته بإرتفاع قيمة التذكرة الحقيقية. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

التجار في السوق يقيمون كل شيء بالدولار، حتى البصل والمنتجات الأخرى الموغلة في المحلية، لأنه ما من سبيل لمقارنة الأسعار ما بين فترة وأخرى الا باللجؤ للدولار. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

ذات مرة قال بروفسور نواري أن قيمة جهاز آيفون أو جالاكسي تعادل قيمة لوري طماطم قادم من الجزيرة عمل فيه خمسة أشخاص لموسم كامل، شاب صغير من خلال المضاربة في الآيفون أو الجلاكسي يربح قيمة لوري الطماطم هذا وهو جالس في برندة داخل برج البركة المكيف. عندما تكون عوائد المضاربة أعلى من الانتاج الحقيقي نكون أمام الاقتصاد غير الحقيقي.

في الأجهزة الالكترونية اذا تداخلت البرامج والوظائف فإن الحل يكون (بإعادة ضبط المصنع) من خلال زر خفي يُضغط فيعود حال الجهاز كما كان عليه يوم خروجه من المصنع. نحتاج الآن الى إعادة ضبط المصنع بالرجوع للمبادئ الأساسية في

كل المناحي. وهذا هو معنى الاصلاح الحقيقي.[1]

انتهت الانتخابات.. ماذا بعد؟

تم انتخاب المشير عمر البشير رئيساً لجمهورية السودان بأغلبية هائلة ٩٤٪، فيما تم انتخاب ممثلي حزبه، المؤتمر الوطني. بأغلبية كاسحة لمقاعد المجلس الوطني القومي، ومقاعد المجالس التشريعية بالولايات. وبما أن الدستور المعدل يعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين ولاة الولايات، فمن المرجح أن غالبيتهم سوف يكونون من حزب المؤتمر الوطني، مع استثناءات قليلة في ولاية أو ولايتين للاحزاب المتحالفة مع المؤتمر الوطني. وعلى هذا فإن المشهد برمته يشير لسيطرة كاملة للمؤتمر الوطني بقيادة البشير على المشهد السياسي خلال الفترة القادمة.

بتقديري أن النتيجة المفرحة، في الظاهر، للمؤتمر الوطني ينبغي أن تكون مقلقة للقياديين والمفكرين بداخله. فنتيجة مثل هذه لأي حزب في العالم تعني واحداً من إحتمالين: إما أن برامجه وسياساته مجمع عليها من قبل الشعب، أو أن هناك لا مبالاة في وسط هذا الشعب بشأن المشهد السياسي برمته. إن إخضاع النتائج لدراسة معمقة وأمينة هو أمر مطلوب لتخطيط المسار المستقبلي.

ولحين الاطلاع على نتائج الدراسة المذكورة آنفاً نعتقد أن هناك قضايا ملحة لا تحتمل الإنتظار، أهمها إستعادة الدفع القوي لخطاب الوثبة، الذي خاطب به المشير البشير الأمة في يناير ٢٠١٤، وترتب عليه اقتراح لجنة الحوار الوطني (السياسي) ٧+٧ واقتراح لجنة الحوار المجتمعي. كما ترتب عليه برنامج كبير لاصلاح الدولة، شرع في التخطيط له ومتابعة تنفيذه مجلس الوزراء الاتحادي.

ولئن كانت لجنة ٧+٧ لم تبارح مكانها تقريباً وتحتاج لنفخ الروح فيها، فإن لجنة الحوار المجتمعي كانت نشطة جداً، من خلال لجانها الفرعية الأربعة، خصوصاً لجنة الانتاج ومعاش الناس، بقيادة رجل الأعمال المعروف سمير أحمد قاسم، والتي لم تكتفي باللقاءات بالناشطين الاقتصاديين بالخرطوم بل انتقلت للولايات لتحسس الأوضاع وتجميع مقترحات الحلول لقضايا "لانتاج ومعاش الناس. وقد زارت هذه اللجنة ولاية جنوب دارفور وتخطط لزيارة ولايات أخرى بدءاً بولاية نهر النيل التي ستزورها يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين.

أما برنامج إصلاح الدولة فإن الجدية كانت واضحة جداً في التخطيط له، وإنفاذ أجزاء مهمة منه. فقد شكل مجلس الوزراء الاتحادي بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤ لجنة عليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، والى جانبها ست لجان متخصصة هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٤ م

برئاسة السيد/ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية، لجنة الاعلام برئاسة الدكتور/ جلال يوسف الدقير مساعد رئيس الجمهورية، لجنة الخدمة المدنية برئاسة السيد/ عبد الرحمن الصادق المهدي مساعد رئيس الجمهورية، لجنة العلاقات الخارجية برئاسة السيد/ جعفر الصادق/ محمد عثمان الميرغني مساعد رئيس الجمهورية، لجنة الأمن والدفاع برئاسة الفريق أول ركن مهندس عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع، ولجنة الشئون العدلية برئاسة الاستاذ/ محمد بشارة دوسة وزير العدل.

لقد عمدت هذه اللجان المتخصصة لعقد جلسات اجتماع للخبراء والمختصين للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم، والاستعانة بهم في إعداد الدراسات، وسن مشروعات القوانين والتشريعات، وبرامج العمل. كما اتجهت لعقد عدد من اللقاءات النوعية والزيارات الميدانية للوزارات والولايات كآليات لتحقيق الاصلاح بأجهزة الدولة. وقد أعدت كل لجنة من هذه اللجان تقريراً مرحلياً ضافياً للفترة من مارس الى ديسمبر ٢٠١٤متضمناً الجهد الاداري، ومقترحات السياسات والبرامج، ومواقيت تنفيذها، والجهات المعنية بالتنفيذ، بما يتسق مع موجهات خطاب الوثبة.

برأينا أن الجهد الكبير الذي بذل تجاه إصلاح الدولة وفقاً لمنهج هذه اللجان ينبغي السير فيه بقوة ومتابعة من الرئيس المنتخب شخصياً، وذلك لتفادي أي فراغ أو توقف لبرنامج الاصلاح، ولحين تكوين وزارة جديدة بناءاً على نتائج الانتخابات والتحالفات المتوقعة.[1]

ماذا بعد الانتخابات؟

انتهت الانتخابات العامة في السودان بخيرها وشرها، ويتساءل الكل الآن ماذا بعد الانتخابات؟ على المستوى السياسي لا شك أن المشير عمر البشير سيتولى مقاليد الحكم كرئيس للجمهورية لخمسة سنوات قادمات. ولا شك أن حزب المؤتمر الوطني سوف تكون له الأغلبية الكاسحة دون منازع على مستويي المجلس الوطني القومي والمجالس التشريعية الولائية. وعلى هذا، هل ستستمر نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية دون تغيير خلال المرحلة القادمة لأن نفس الحكام قد عادوا؟

أعتقد أن تغييراً كبيراً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية سوف يحدث، وربما بصورة راديكالية جداً. وما يجعل هذا ممكناً تطورين مهمين للغاية حدثا خلال العام ٢٠١٤، الأول التعديلات الدستورية التي أعطت رئيس الجمهورية سلطات واسعة فيما يلي تعيين ولاة الولايات وإدارة مختلف شئون الدولة. والثاني الشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/٤/ ٢٠١٥ م

الفعلي في برنامج اصلاح الدولة، والذي وضع ملامحه الرئيسية رئيس الجمهورية في خطاب الوثبة في يناير ٢٠١٤، وأكد عليه مجلس الوزراء بتشكيله لجنة عليا للاشراف على تنفيذ هذا البرنامج، برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق أول ركن بكري حسن صالح، المرجح بقاءه بقرب الرئيس خلال الفترة القادمة.

المتمعن في هذين التطورين يلحظ أنهما جاءا استجابة لرغبة حقيقية في التغيير عبرت عنها المعارضة، كما عبرت عنها قطاعات واسعة داخل الحزب الحاكم نفسه، وعبرت عنها قطاعات واسعة من الشعب السوداني، ولعل بعض نتائج الانتخابات الأخيرة تشير لشيء من هذا. ممارسات بعض الولاة، وربما فسادهم، وإثارتهم للنعرات القبلية، وتردد بعضهم في تنفيذ توجيهات وقرارات المركز، جعل هناك رضا شبه كامل حول منح رئيس الجمهورية، بالدستور، سلطة تعيين الولاة وإقالتهم، وسلطة منح الاراضي الاستثمارية، وايقاف الجبايات غير القانونية وغيرها مما اشتملت عليه التعديلات الدستورية.

ومن ناحية أخرى فهناك شبه اجماع على مسائل أساسية تلي الاصلاح والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، عبر عنها برنامج اصلاح الدولة بصورة معقولة جداً، من ذلك مثلا: مكافحة تجنيب الموارد، رفع كفاءة التحصيل الضريبي بالتحول للتحصيل الالكتروني، تطبيق الموازنة الشاملة التي تشمل الحكومة القومية والحكومات الولائية والشركات والهيئات العامة والزكاة والأوقاف، مكافحة مضاربات النقد الأجنبي، تقوية بنك الادخار والبنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية بعد تعديل مساره بوصفها بنوكاً تنموية، زيادة الانتاج في القمح والذرة والحبوب الزيتية، وزيادة الانتاج كذلك في القطاع النفطي والمعدني، ورفع كفاءة مصانع السكر، وزيادة التوليد الكهربائي، وتسريع الانتاج في مجال الثروة الحيوانية.

وشملت مسائل الاصلاح كذلك اجازة قانون الشركات للعام ٢٠١٤، وقانون مكافحة غسيل الأموال، ووضع السياسات التي ترمي الى تمكين القطاع الخاص من القيام بإدارة ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي بالبلاد، وتعزيز رأس المال الوطني، وحفزه للاستثمار بالداخل خصوصاً في مجال الخدمات الزراعية وتصنيع الأسمدة والمبيدات وإقامة المواعين التخزينية.

وفي اطار الاصلاح آلت الدولة على نفسها تخصيص دعم اضافي لمشروعات حصاد المياه، وعلى تكوين لجان فنية دائمة للسياسات التسويقية والتخزينية والتصديرية. كما آلت على نفسها وضع برنامج متسارع لتوفير الطاقة الكهربائية للقطاعات الانتاجية، وتأهيل السكة حديد، وتأهيل الموانئ للاستفادة منها في التجارة العابرة مع دول الجوار.

أقر برنامج اصلاح الدولة كذلك تقوية وتدعيم البناء المؤسسي للأجهزة

الاقتصادية بالدولة، وازالة التشوهات الاقتصادية، وإعادة هيكلة الدعم، وإعداد قانون لاستخدامات الأراضي يتضمن معالجات حاسمة لحالات التعدي على الاراضي. ومراجعة قسمة الموارد ما بين المركز والولايات. ومد الدعم الاجتماعي المباشر ليشمل ٥٠٠ ألف أسرة. وتغطية التأمين الصحي لعدد ٥٩٠ ألف أسرة.

التنفيذ الحاسم والسريع لحزمة الاصلاحات هذه سوف يعبر ببلادنا لبر الأمان بإذن الله.[1]

برنامج إصلاح الدولة..ما هو حظه في التنفيذ :-

نشرت على مدى حلقتين في هذا العمود ملامح من تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس ٩ أبريل الجاري. وصلتني الكثير من الرسائل حول الموضوع وقد ركز البعض على قضية تنفيذ التوصيات لأن الكثير من التوصيات الجيدة في الاجتماعات الرسمية لا تنفذ. وكانت هناك تساؤلات حول المتابعة من مجلس الوزراء لهكذا مواضيع. ثم أسئلة حول مواضيع محددة تناولها التقرير.

أرجو أن أورد أدناه بعض هذه الملاحظات ومن ثم تعليقي عليها. على قروب اقتصاد وبس تساءل الاستاذ صلاح ابراهيم: هل الجلسه بخصوص كيفية تنفيذ البرنامج وفق المحاور المذكورة؟ ام لتقيم نسبة الاداء خلال عام مضى ؟ علما بان البرنامج أعلن منذ شهر مارس. بعد ذلك طرح الدكتور عبد العاطي محمد احمد عدداً من الملاحظات والتساؤلات على النحو الآتي

كثير من القرارات والموجهات والتوجيهات صدرت من الدولة وقطاعاتها المختلفة، وإذا أردنا أن نقيم ونقيس فليقوم مجلس الوزراء عبر إدارته أو قطاعاته المختصة برصد وحصر وتمييز وتصنيف هذه القرارات والموجهات وموقف تنفيذها على المستوى القومي والولائي وعلى مستوى الوزارات ، هنا سنتأكد من فعالية اللجان وفعالية الدولة . مثال ظللنا نتحدث عن إصلاح الخدمة المدنية عقدًا من الزمن . أين نحن الآن؟ قرارات رئاسية وموجهات بخصوص الجبايات أين نحن الآن؟ إليك نموذج لمشاكل الولايات في استثمار الأراضي : أرض ظل يزرعها أهلها أبًا عن جد ، تأتي الولاية وتمنحها لمستثمر ، يرفض أهل الأرض . حجتهم يا ناس الولاية ما يريد أن يفعله هذا المستثمر بأرضنا نستطيع أن نفعله لوحدنا دون منازعة من أحد . فقط في الماضي كنا نزرعها زراعة مطرية والآن تريديون حفر آبار ارتوازية . حسنًا نحن سنقوم بذلك بدل أن تمنحوا أرضنا لمستثمر . وإذا أردتم تحديد نوع المحاصيل أو الزراعة المختلطة لا مانع لدينا ، أما المستثمر فلديكم مشروعات حكومية بها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣ م

مشاكل وغير مستثمرة يمكنكم منحها له وهذا هو الواقع .

التعليق: بعض البرامج التي وردت في تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج إصلاح الدولة نفذت وبعضها في طور التنفيذ. من الواضح ان الحكومة التي سينتهي أجلها بعد الانتخابات تريد أن توضح ماذا انجزت من البرنامج. على كل حال البرنامج هو خطة استراتيجية واضحة الملامح، غير مرتبطة بحكومة معينة، وتستحق ان تنشر على الشعب بأوسع مدى.

من ناحية أخرى أشير الى أن عمليات التقييم والمراجعة في مجلس الوزراء تتم بصورة راتبة من خلال تقارير الاداء الربع سنوية التي تناقش على مستوى اللجان الفنية، ثم على مستوى القطاع المعني، وبعدها على مستوى مجلس الوزراء مجتمعاً. القرارات والموجهات التي يجيزها مجلس الوزراء لا تنفذ طبعاً بنسبة ١٠٠٪، لظروف موضوعية أحياناً، ولظروف غير موضوعية أحياناً اخرى. مثال ذلك المقاومة الولائية لقرارات منع الجبايات. قرارات الولايات كان يسندها الدستور قبل التعديل الاخير. غير أن التعديلات الدستورية الأخيرة اعطت رئيس الجمهورية سلطات كاملة في موضوعي الاراضي والرسوم والجبايات، وهذا نتوقع منه اثر إيجابي جداً على الاقتصاد إن شاء الله.[1]

برنامج اصلاح الدولة :-

يناقش مجلس الوزراء اليوم الخميس تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة. وهو البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٤ أمام مجلس الوزراء، وبموجبه شكل المجلس لجنة عليا برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية للاشراف على تنفيذ البرنامج، وفق محاور ستة هي: المحور الاقتصادي والاجتماعي، المحور الاعلامي، محور الخدمة المدنية، محور العلاقات الخارجية، محور الأمن والدفاع، والمحور العدلي والتشريعي.

أتناول في هذا المقال القرارات والتوجيهات والتوصيات التي أبرزها تقرير اللجنة العليا فيما يلي المحور الاقتصادي والاجتماعي، حيث نص التقرير على الآتي: (الموارد القومية : النظر فى أمر زيادة الجمارك على بعض السلع الكمالية مثل العربات غير الإنتاجية والاتصالات والتبغ. التأكيد على اهمية دمج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد الوطني. الالتزام بتطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج تحقيقا للاستغلال الأمثل للموارد. مساعدة الولايات لتنمية مواردها الذاتية).

وفيما يلي زيادة الانتاج نص البرنامج على: استكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح بغرض إحلال الوارد منه مع توفير التمويل الضروري لذلك للحد من الاعتماد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٤/ ٢٠١٥ م.

على القمح المستورد ببرامج وكميات محددة مع توفير التمويل. تنفيذ المشروعات المخططة لحصاد المياه. استعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز واستيراد المصانع الخاصة بذلك. التركيز على ادخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الانتاج رأسياً فى القطاعين المطرى والمروى مع التوجه نحو التصنيع الزراعى لتحقيق القيمة المضافة. وضع خطة لإعادة حزام الصمغ العربى وحمايته بالقانون. انشاء بورصة للصمغ العربى تنظم التسويق وتسهل الحصول على الأسعار الخارجية والعائد المتوقع من الانتاج. توفيق اوضاع شركة الصمغ العربى حتى تسهم فى تطوير انتاج وصناعة وتسويق الصمغ العربي. انشاء محافظ تخصص للتنمية الصناعية والزراعية والحيوانية مع رفع القدرات التمويلية لمصرف التنمية الصناعية ومصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية وبنك الثروة الحيوانية بعد توفيق اوضاعه. ايجاد تمويل أو شركات مقتدرة لمشاريع مسالخ حديثة ومشروعات صناعة اللحوم ومنتجات الثروة الحيوانية والمصنوعات الجلدية. الاستفادة من المواد الطبيعية السمكية التى تذخربها البلاد. التنسيق بين وزارتى الثروة الحيوانية والسمكية والمراعى والصناعة وولاية الخرطوم للعمل على زيادة إنتاج الألبان والدواجن ومشتقاتها لتغطية الإستهلاك المحلى والتوجه نحو الصادر.

وفيما يلي تشجيع الاستثمار نص التقرير على: ضرورة تبني خارطة استثمارية قطاعية تبنى على أولويات البلاد الاقتصادية والتنموية بحيث يقتصر التمتع بمزايا الاستثمار على المشروعات الإستراتيجية. التوجيه باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الإنتاجية. ايجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار. حسم منازعات الأراضي وإقرار قانون استخدامات الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار.

وبالنسبة لجهود تحسين ميزان المدفوعات أقر البرنامج اهمية تخفيض الواردات بغرض دعم وحماية الانتاج المحلي الزراعي والصناعي. والتأكيد على اهمية المحافظة على استقرار اسعار الصرف خلال العام ٢٠١٥م . وتحديد اسعار الصادر بواسطة لجنة تمثل فيها وزارات المالية والزراعة والصناعة والاستثمار والتجارة وبنك السودان المركزي ومراجعة عقود الصادر. وتفعيل عمل مجالس سلع الصادر من عضوية وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة التجارة والبنك المركزي وإتحاد أصحاب العمل. تسريع تنظيم الأسواق وتطبيق سياسات الصادر وقيام بورصات السلع النقدية. مع الاهتمام بالمواعين التخزينية والبنى التحتية والخدمات الخاصة بالصادر من اجل تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية. وتعزيز التعاون التجاري مع دول الجوار والمحيط الاقليمي لزيادة الصادرات بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية والاستفادة من المعابر والموانئ والبنى التحتية للنقل وتوظيفها فى خدمات

التجارة العابرة لدول الجوار.[1]

مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالدولة :-

أقرت اللجنة العليا للإشراف على برنامج اصلاح الدولة حاحة الخدمة المدنية في السودان للإصلاح، حيث تداولت حول رؤية الإصلاح وتطوير نظم الحكم المحلي في السودان ورؤي حول الإصلاح القائم على تطوير دور الخدمة المدنية في الإصلاح.

وتمت دراسة وضع الخدمة المدنية في ظل التعديلات الدستورية والممارسات العملية بعد دستور ٢٠٠٥م، ودراسة الآثار السالبة اقتصادياً وسياسياً والتوصيات بشأنها. وتمكنت اللجنة من الحصول على إجماع من قبل المشاركين والخبراء والجهات المعنية على إدخال التعديلات المطلوبة لإصلاح قوانين الخدمة المدنية واللوائح والإجراءات الخاصة بها. وأولت اللجنة أمر الإرتقاء بالنظم المؤسسية لإنجاز الأعمال بالسرعة والجودة إهتماماً بالغاً، وفي هذا الاطار وجه وزير رئاسة مجلس الوزراء بتكوين لجنة لاعداد مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالدولة. وقد قام الأمين العام لهيئة المستشارين التابعة للمجلس بتكوين هذه اللجنة برئاسة البروفسور ليلى محمد صالح.

المقصود بمدونة السلوك الوظيفي مجموعة القيم والمعايير التي يجب على العامل أن يتمسك بها، وأن يعمل بمقتضاها أثناء ممارسته لوظيفته العامة. وتتضمن المعايير التي تضبط وتوجه سلوكه الشخصي، وعلاقاته مع زملائه، ومع رؤساءه ومرؤسيه، وعلاقاته مع طالبي الخدمة بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة.

ومدونة ترقية قواعد السلوك يتسع مجال تطبيقها ليشمل كل شاغلي الوظيفة العامة في أي كيان عام حكومي يمارس أعمال الدولة، أو جهة اعتبارية تمتلك الدولة جزء من أسهمها وتمارس أنشطة عمل عام، على كافة المستويات القومية والولائية والمحلية. كما تشمل العاملين بالسفارات والقنصليات والملحقيات السودانية بالخارج.

تستهدف المدونة إرساء معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة، وقيم وثقافة مهنية عالية لدى موظفي الخدمة المدنية، وتعزيز الالتزام بهذه المعايير والقواعد والقيم، وترسيخ أسس الممارسات الجيدة والحاكمية الرشيدة، وذلك من خلال توعية موظفي الخدمة المدنية وتوجيههم نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة وأطر الانضباط الذاتي، التي تحكم سير العمل في الخدمة المدنية، والمنسجمة مع القوانين والأنظمة السارية، وكذلك من خلال بيان واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، ودورهم في تحسين الخدمات وتعزيز المصداقية بالخدمة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٨/ ٢٠١٥ م

العامة.

كما تستهدف تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل المؤسسات الحكومية، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في توفير الخدمات بأفضل طريقة ممكنة. وتعتبر مخالفة قواعد السلوك الوظيفي المبينة في المدونة مخالفة للائحة الخدمة العامة، ويعاقب مرتكب المخالفة بالعقوبات الواردة باللائحة. وتضمن مدونة السلوك الوظيفي في مناهج الدورات الحتمية وحواجز الترقي. وينبغي اطلاع المواطنين ومتلقي الخدمة على بنودها، وتوفير وسيلة سهلة لهم للتبليغ عن المخالفات بشأنها.

إن إصلاح الخدمة المدنية يعتبر لبنة أساسية في اصلاح الدولة ككل. خصوصاً أننا نستبشر الآن بعودة قوية للسودان ليلعب دوره الطبيعي في المنطقة العربية والاسلامية، كمبادر وقائد للتطورات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونتوقع بناءاً على هذه العودة استقطاب استثمارات خارجية كبيرة، خصوصاً من المنطقة العربية، بما يستدعي وجود خدمة مدنية فاعلة وقوية لاستقبال وتوجيه ومراقبة ومتابعة هذه الاستثمارات.[1]

برنامج اصلاح الدولة- دور الاعلام :-

عقد السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية مؤتمراً صحفياً يوم أمس بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد كان الهدف من المؤتمر إحاطة الأجهزة الإعلامية بالجهود الضخمة التي تمت في مجال الاصلاح حتى الآن، والتي عبر عنها تقرير اللجنة العليا لإصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي. لقد كان هذا التقرير كبير وشاملاً وحاوياً للكثير من المعلومات، وقد تمت اتاحته على موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ ذلك الحين، غير أن تناول الأجهزة الاعلامية له كان ضئيلاً جداً، وبالتالي كان تفاعل المواطنين معه ضعيفاً، بل أكاد أقول أن الكثيرين لم يسمعوا به أصلاً.

بوصفي متخصصاً في الاقتصاد سطرت عبر هذا العمود ما بين شهري ابريل ومايو الماضيين أربعة مقالات تحت العناوين التالية: القضايا الاقتصادية والاجتماعية في برنامج إصلاح الدولة، قضية الفساد في برنامج اصلاح الدولة، برنامج اصلاح الدولة ما هو حظه في التنفيذ، العلاقة مع دولة الجنوب في ظل برنامج اصلاح الدولة. وقد ظللت بعد ذلك أتابع مجريات الأحداث الاقتصادية الكبيرة في الدولة وأحاول ربطها بما ورد في برنامج اصلاح الدولة. وبتقديري أن الاعلام يمكنه أن يلعب دوراً رئيسياً في التنبيه للانحرافات، أو مجانبة الأهداف، في نشاط أو عمل أي وزارة أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ م.

ولاية أو أي هيئة حكومية أخرى، وذلك من خلال المقارنة ما بين هذا النشاط أو العمل، وما هو مسطر في برنامج اصلاح الدولة.

لقد حوى تقرير اللجنة العليا لاصلاح الدولة مسائل هامة فيما يلي المحور الاقتصادي والاجتماعي شملت عدة مسائل، ففيما يلي الموارد القومية تم النص على: (النظر فى أمر زيادة الجمارك على بعض السلع الكمالية مثل العربات غير الإنتاجية والاتصالات والتبغ. التأكيد على اهمية دمج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد الوطني. الالتزام بتطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج تحقيقاً للاستغلال الأمثل للموارد. مساعدة الولايات لتنمية مواردها الذاتية).

من خلال المتابعة نشير الى أنه قد تمت الزيادات على الجمارك، فيما لم يتم أي عمل واضح فيما يلي ادماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد. وفيما يلي تطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج نشير الى أن موازنة العام ٢٠١٥ قد جاءت لأول مرة مجمعة في شكل موازنة قومية شاملة شملت موازنة الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية اضافة للزكاة وهيئة الأوقاف الاسلامية والشركات والمؤسسات. غير أن تطبيق موازنة البرامج لم يتم حتى الآن.

وفيما يلي زيادة الانتاج نص البرنامج على: استكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح للحد من الاعتماد على القمح المستورد. تنفيذ المشروعات المخططة لحصاد المياه. استعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز واستيراد المصانع الخاصة بذلك. التركيز على ادخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الانتاج رأسياً فى القطاعين المطرى والمروى مع التوجه نحو التصنيع الزراعى.

من خلال متابعتنا للتنفيذ في هذه المجالات الهامة يلاحظ الجدية الكبيرة في تنفيذ برنامج احلال القمح المستورد، وذلك من خلال تشجيع زراعة القمح المحلي، ومنح سعر تركيز مجز هو ٤٠٠ جنيه للجوال. كما تم تعديل سعر الصرف للقمح المستورد من ٢٩ جنيه للدولار الى ٤ جنيه وهو ما سوف يوفر للدولة حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٥. وفيما يلي تنفيذ برنامج انتاج الخبز من الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة) نشير الى اكتمال الدراسات وعدم التنفيذ حتى اليوم بالرغم من استراتيجية المشروع. ونتابع بقية المحور الاقتصادي لاحقاً بإذن الله.[1]

خبر مفرح بشأن مفوضية مكافحة الفساد :-

أصدر الدكتور عوض الحسن النور يوم الثلاثاء الماضي قرارا بتشكيل لجنة بغرض وضع مسودة قانون مفوضية مكافحة الفساد. القرار يأتي تنفيذا لما وعد به رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، آخرها في خطاب تنصيبه في شهر يونيو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٤/ ٢٠١٥ م

الماضي، حيث أشار الى أن الدولة سوف تؤسس لقيام مفوضية لمكافحة الفساد بقانون يكفل لها سلطات وصلاحيات واسعة. تنفيذ وعد رئيس الجمهورية من خلال قرار وزير العدل هذا هو أمر مفرح ويستحق أن يُحتفى به.

لإعانة اللجنة المكلفة في أعمالها أرجو أن أشير الى أنه وخلال العام ٢٠١٢ وعلى مدى ستة أشهر، وبتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، نشطت لجنة علمية رفيعة لإعداد دراسة بشأن الفساد. كانت هذه اللجنة برئاسة البرفسور البخاري عبد الله الجعلي، وعضوية كل من الدكتور سيد علي زكي وزير المالية الأسبق، والبرفسور بركات موسى الحواتي، والدكتور يوسف علي طه الكودة، والمهندس عثمان ميرغني، والدكتور الكندي يوسف، والدكتور محمد أحمد سالم، وقد تشرفت بأن أكون مقرراً لهذه اللجنة الرفيعة.

استمعت واستعانت اللجنة بعدد من العلماء والتنفيذيين هم: البروفسور علي محمد شمو، الأستاذ محجوب محمد صالح، البروفسور احمد علي قنيف، الدكتور عبد المنعم محمود القوصي، الدكتور عز الدين ابراهيم حسن، البروفسور عبد الله ادريس، الأستاذ أحمد عبد العاطي، اللواء امن عباس أحمد خليفة من الأمن الاقتصادي، اللواء شرطة عادل ابو بكر الخير من المباحث الجنائية، الاستاذة انصاف عوض محمد حمد مدير المراجعة الداخلية حينذآك، العقيد شرطة محمد عبد الكريم دراج من ادارة الجمارك، الاستاذ محمد الحافظ نصر من ديوان المراجع القومي، الدكتور يوسف أحمد محمد العوض من التدريب القومي، المستشار اعتدال عبد القادر أبو شامة من ديوان النائب العام، الأستاذة عواطف أحمد بابكر عجبنا من ديوان شئون الخدمة.

خلصت هذه اللجنة العلمية الرفيعة بعد دراستها لأوراق عمل متخصصة، والاستماع للخبراء والتنفيذيين، والاطلاع على التجارب الدولية والاقليمية، لجملة من التوصيات قدمت لها بالقول: الفساد نزعة بشرية لا تزول بصفة كلية، لكن دحره ومحاصرته في أضيق ركن يتطلب في المقام الأول إدارة سياسية أصيلة. وبعد هذه المقدمة الرائعة والمختصرة أوصت اللجنة بإنشاء مفوضية عليا (High Commission) بموجب قانون لمناهضة الفساد. على أن يترأسها أحد شيوخ العدالة والقانون في السودان (قضاء جالس أو واقف) من المعروفين للكافة بقوة الشخصية وعفة اليد ومكارم الأخلاق بدرجة وزير مركزي. وعلى أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماماً وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم.

و لضمان دور شعبي في الإبلاغ عن الفساد ومحاصرته أشارت اللجنة الى أنه

يجب عدم تحميل المواطن عبء الإثبات بالوثائق فى حالة وجود بينات وأدلة مبدئية ، وعلى الدولة عبر أجهزتها إكمال عملية كشف وإثبات أو نفي شبهة الفساد من خلال البحث والتحقيق.

ولمصلحة عمل المفوضية أوصت اللجنة بوجوب تشجيع وتمويل مراكز البحوث والدراسات والمنظمات الأهلية للعمل المستمر لرصد درجات الفساد وأنواعه و تجميع الادبيات التى تتعلق بدراسات الفساد والافساد.

نتمنى من الله على اللجنة المكلفة بوضع مسودة قانون مكافحة الفساد الاطلاع على تقرير هذه اللجنة المودع لدى هيئة المستشارين، والأخذ بما ورد فيه من توصيات، وعلى وجه الخصوص التوصية التي تقرأ (أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماماً وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم).[1]

خطوة جبارة..مشروع قانون مكافحة الفساد :-

خطت وزارة العدل خطوة جبارة بتقديم مشروع قانون مكافحة الفساد الذي وجه به رئيس الجمهورية. المشروع المقدم من وزارة العدل والذي أعدته لجنة مختصة أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، وسوف يعرض في المرحلة اللاحقة على المجلس الوطني لإصداره قانوناً ملزماً يطبق فور صدوره. نعتقد أن على المجلس الوطني عقد ورشة عمل واحدة أو أكثر حول هذا القانون الأساسي بغرض تجويده، والأخذ بأفضل الممارسات الدولية في مجاله.

يأتي تميز القانون من خلال نصه على الجهات الخاضعة له، والتي شملت رئاسة الجمهورية، المجلس الوطني، مجلس الوزراء، الوزارات القوميه والوحدات والاجهزه التابعة لها، مجلس الولايات، حكومات الولايات ومجالسها التشريعيه والسلطات المحليه وكل المرافق التابعه لتلك الحكومات، المحكمه الدستورية، السلطه القضائية، ديوان المراجعة العامة القومي. القوات المسلحة ، قوات الشرطة ، جهاز الامن والمخابرات الوطني ، وأي قوات نظامية أخرى، الهيئات والشركات التي تملكها الدولة أو تساهم في رأس مالها بأي نسبة أو تمولها أوتقوم بأي نوع من أنواع الإشراف عليها أو تقوم بدعمها أو إعانتها أو تقوم بضمان قروضها، بنك السودان المركزي ، المصارف التي تملكها الدولة أو تساهم في رأس مالها بأي نسبة ، الصناديق المنشأة بموجب قوانين ، المشروعات المنشأة بموجب إتفاقيات دولية، القطاع التعاوني، الهيئات الشعبية، الجمعيات ، المنظمات الطوعية ، الإتحادات ونقابات العمال، المنظمات الدولية أو الإقليمية العاملة بالسودان، أي جهة أخرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٧/ ٢٠١٥ م

خاصة أوعامة يقرر رئيس الجمهورية إخضاعها لأحكام هذا القانون.

فيما أشار القانون في المادة الرابعة إلى الممارسات الفاسدة وحددها في: التسهيلات بالرشاوى والحوافز والهدايا لتقديم الخدمات، الإنفاق غير المعقول وبإهمال بالأجهزة الخاضعة لأحكام القانون، تجنيب الأموال والموارد المالية ، أو الإنحراف بها عن مسارها الطبيعي للأداء الإقتصادي والمالي، مخالفة القوانين بقصد تحقيق مصلحة غير مشروعة، غياب الشفافية بين كيانات القطاع الخاص بما في ذلك التحقق من الهوية للأشخاص الطبيعيين والأعتباريين ونظم إدارة الشركات الخاصة، غسل الأموال وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠١٤ م، الإثراء غير المشروع ، الثراء الحرام أو المشبوه وفقاً لأحكام قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة ١٩٨٩م، مخالفة القوانين لتولي الوظيفة العامة والمحاباة والوساطة والمحسوبية في تعيين الموظفين العموميين وعدم الشفافية في الإستخدام الوظيفي، الأفعال التي تعتبر فساداً وفق الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي يصادق عليها السودان، أي أفعال تعتبر ممارسات فساد وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.

ومن المواد المميزة في هذا القانون نصه على عدم الإحتجاج بالحصانة، حيث ورد في مشروع القانون بالنص: على الرغم من أي نص في أي قانون آخر لايتمتع أي شخص بأي حصانة موضوعية أو إجرائية في أي إجراءات تحقيق تتخذ بواسطة المفوضية.

كما قرر القانون في المادة الرابعة والعشرون منه إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات المفوضية حيث أوجب على الأجهزة الخاضعة لأحكام القانون وأي من العاملين بها، الإلتزام بتنفيذ التدابير والقرارات والتوجيهات الصادرة من المفوضية، ذات الصلة بالفساد.

نعتقد أن هذا القانون إذا ما استكملت إجراءات إجازته، وكلف بتنفيذه القوي الأمين، سوف يمثل خطوة جبارة تنعكس آثارها الايجابية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان إن شاء الله.[1]

قضية الفساد في برنامج اصلاح الدولة :-

في تقرير اللجنة العليا لمتابعة برنامج اصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي تم تناول أمر الفساد في موضعين، الموضع الأول تمت الاشارة فيه لموجهات رئيس الجمهورية، وكان التناول على النحو الآتي (ناقشت اللجنة الموجه الخاص بإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد ووقفت على جهود وزارة العدل في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١ م

هذا الصدد المتمثلة في مراجعة قانون اشراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد). أما الموضع الثاني فكان التدول فيه كما يلي (إطمأنت اللجنة على جهود وإجراءات مكافحة الفساد والخطوات التي تمت في إجراءات مراجعة قانون الثراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد). واللجنة المقصودة في الحالتين هي لجنة الشئون العدلية برئاسة الأستاذ/ محمد بشارة دوسة - وزير العدل. وهي إحدى اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة التي يترأسها الفريق بكري حسن صالح نائب رئيس الجمهورية.

من الواضح أن المخرجات لا تتوافق مع الموجه. حيث أشار الموجه (لإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد)، في حين إطمأنت اللجنة على مسائل غير واضحة مثل جهود واجراءات مكافحة الفساد، ما هي هذه الجهود؟ وما هي المراجعة التي تمت لقانون الثراء الحرام؟ وما هي التشريعات الخاصة بمكافحة لفساد؟

إن أول ملاحظة يمكن الاشارة اليها في تقرير اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة فيما يلي هذا الموضوع هو الخطأ في إعتبار مسألة الفساد شأنا قانونيا، وإسناد الأمر للجنة الشئون العدلية. لقد قيل أن الحرب أكبر من أن تترك للعسكريين، وكذلك الفساد فإنه أكبر من أن يترك للقانونيين. ومرد ذلك ليس لقلة الكفاءة أو عدم الاخلاص في المعالجة، وإنما لأن الفساد يحتاج لمنظومة كاملة سياسية وتشريعية وقانونية ومناهج تعليمية وتربية وطنية ومدونات سلوكية وعلاقات دولية، وغيرها من مطلوبات مكافحة هذا الأمر الخطير.

آخر الدراسات التي إطلعت عليها في شأن مكافحة الفساد البحث الممتاز الذي أعده الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال به درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، تتعلق هذه الدراسة بمعرفة طبيعة التدخلات السياسية وانعكاساتها على مهنة المراجعة لداخلية في السودان، وتأثيراتها على كفاءة أداء جهاز المراجعة الداخلية، وما يستتبع ذلك من كفاءة إستخدام الموارد المادية المتاحة للدولة عموماً. تنبع أهمية الدراسة من المهمة المحورية التي تضطلع بها المراجعة الداخلية في مجريات المعاملات المالية الحكومية.

بيَّنتْ الدراسة أنّ القوانين المالية مثل قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون ولائحة الشراء والتعاقد غير كفية تماماً لضبط المال العام.

من ناحية أخرى أكّدتْ الدراسة وجود تدخُّلات صريحة وضغوط تتعرض لها المراجعة الداخلية والمراجعون في عملهم، وأكّدتْ الدراسة أنّ هنالك تدخلات سياسية تتعرَّض لها لمراجعة الداخلية، وتعترض مهامها الرسمية، وتتخذ هذه التدخلات الشكل المباشر وغير المباشر. وأثبتت الدراسة أنّ أهم أسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية تتمثل في ضعف التشريعات، والصلاحيات

الواسعة الممنوحة قانوناً للسياسي في تصرفاته في المال العام، والدوافع المؤسسية التي تتمثل في الدعم السياسي والمصالح الحزبية ومحدودية الخبرات.

أكّدتْ نتائج الدراسة الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودلّتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإدارة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوِّغات سيادة الرأي الفني.(١)

مفوضية مكافحة الفساد.. الاستقلالية المطلوبة :-

أجاز مجلس الوزراء الموقر الأسبوع الماضي مشروع قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠١٥، وقد نشرت صحيفتنا هذه يوم أمس الثلاثاء أهم مواد هذا المشروع. وجد المشروع إشادة واسعة وقوية من مختلف العلماء والمهتمين بموضوع مكافحة الفساد، لأن المشروع جاء متوافقاً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ التي صادق عليها السودان في العام ٢٠١٢، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي صادق عليها السودان في العام ٢٠١٢ أيضاً، واستصحب المشروع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

تأتي الإشادة بمشروع القانون لإخضاعه مؤسسات الدولة جميعها إبتداءاً من رئاسة الجمهورية لمقتضياته، ولنصه على عدم الاحتجاج بالحصانة لأي شخص، ولتحديده الممارسات الفاسدة بصورة قاطعة، ولنصه على إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات المفوضية.

هذا القانون المتقدم والمتطور يحتاج لآليات تنفيذ قوية ومستقلة. لقد نص مشروع القانون في المادة الخامسة منه على إنشاء المفوضية ومقرها ومسؤوليتها، ووفقاً لهذه المادة فإن المفوضية لها شخصية اعتبارية، وهي مسئولة عن أداء أعمالها لدى رئيس الجمهورية. وتتكون المفوضية وفقاً للمادة السابعة من مشروع القانون من رئيس وخمسة أعضاء من ذوي الكفاءة والحيدة والاستقامة والنزاهة، على أن يكونوا متفرغين للعمل بالمفوضية. فيما تنص المادة الرابعة عشر من مشروع القانون على تكوين الجهاز التنفيذي للمفوضية المكون من أمانة عامة يترأسها أمين عام، وتمارس عملها من خلال إدارات فنية متخصصة. فيما تمت الإشارة في المادة ١٦ لإنشاء وحدة تحقيق تتبع للمفوضية وتعمل تحت إشراف رئيسها، وتتكون من مستشارين قانونيين يتم انتدابهم من وزارة العدل، ومراجعين عموميين يتم انتدابهم من ديوان المراجع القومي، وقوة شرطة يتم انتدابها من وزارة الداخلية. ونص المشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٧ م

في المادة ٢٨ على جواز إنشاء نيابة متخصصة لنظر الجرائم المتعلقة بالفساد بقرار من وزير العدل، ونص في المادة ٢٩ على جواز إنشاء محكمة متخصصة لنظر الدعاوى المتعلقة بالفساد بقرار من رئيس القضاء.

إن المتمعن لهذه النصوص القانونية يلاحظ توفر الاستقلالية للمفوضية على مستوى رئيس المفوضية وأعضائها الخمسة، ولكن هذه الاستقلالية تتراجع بصورة كبيرة على المستوى التنفيذي فيما يلي وحدة التحقيق المناط بها التحقيق، واتخاذ الاجراءات التحفظية، وطلب المستندات، والاطلاع على الأرصدة والحسابات، والدخول في الأمكنة لأغراض التحقيق. وذلك لأن وحدة التحقيق مكونة من مستشارين ومراجعين وضباط شرطة منتدبين من وحداتهم، وبالتالي قد لا تتوفر لهم الاستقلالية الكاملة، لأن ولاؤهم سوف يكون مجزءاً ما بين مفوضية مكافحة الفساد ووحداتهم الأصلية.

وقد يرسخ مفهوم عدم الاستقلالية أيضاً النص على جواز انشاء نيابة لنظر الجرائم المتعلقة بالفساد، لأن هذا النص يُفهم منه أن وحدة التحقيق لا يمكنها تولي الادعاء لوحدها، وعليها رفع نتائج تحقيقها لنيابة متخصصة هي التي تتولى الادعاء وتقديم القضية للمحكمة المختصة، وبالطبع وكما هو معلوم فإن لوزير العدل حق سحب أي دعوي أمام القضاء في أي وقت قبل توجيه التهمة، وبهذا قد تظهر حالات سحب قضايا فساد من أمام المحاكم لسبب أو لآخر.

نقترح أن تكون المفوضية مستقلة في تكوينها على كافة مستوياتها، وأن يُنقل المستشارون القانونيون والمراجعون وضباط الشرطة لها بصورة نهائية، بحيث تكون المفوضية هي المخدم لهم بشروط خدمة ممتازة تحصنهم من الوقوع في براثن الفساد، وأن تتولى المفوضية من خلال أجهزتها المختصة، ووحدة تحقيقها، تقديم القضايا أمام المحاكم، وليس عن طريق نيابة يحددها وزير العدل.[1]

مكافحة الفساد والتربية الدينية :-

خلال الأسبوع الماضي كتبت في هذا المكان حول المؤتمر الدولي للناشطين في مكافحة الفساد الذي تستضيفه وزارة العدل الفرنسية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمملكة المتحدة .

أشرت إلى أن من أهم محاور هذا المؤتمر الاستفادة من تجربة أعضاء التحالف الدولي لملاحقة الفساد الذي شكله البنك الدولي، ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر فرصا جديدة للتواصل مع بعض أعضاء التحالف من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى للتشجيع على تبادل المعلومات، والأدوات المبتكرة في التصدي للتحديات العالمية،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٥ م

كتدفق الأموال غير المشروعة، والتهرب الضريبي، واسترداد الأصول وغيرها.

وتناولت وفقاً لوثيقة البنك الدولي تجارب كلاً من نيجيريا ، الفلبين، الهند، جمهورية الدومينيكان في مكافحة الفساد. وذكرت أن تجارب الدول الشبيهة بنا قابلة للتطبيق لدينا.

يرى البعض أن التدابير والسياسات والتشريعات والاتفاقيات حول مكافحة الفساد هي آليات علمانية ينبغي عدم الإعتداد بها. أحد من يتبنون هذا الرأي كتب: الاخ عادل، سلام عليكم، لازلت اقول واكرر اننا نمتلك الية ناجعة لمكافحة الفساد. فكما ذكرت سابقا كل هذه الاليات تاتى من منطلقات علمانية، وتستند علي تفكير علمانى بحت. اما نحن في العالمين الاسلامي والعربي فعندنا الية التربية. ان نربي الناس علي مخافة الله، وان نعمل وبالوسائل العلمية الحديثة على غرس القيم. وان نستخدم الاعلام والدراما في تبيان ذلك، وان نستخدم القوي الامين، وان نكرر للناس ليل نهار ونضرب الامثلة بالسلف الصالح، من امثال عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز. وأن نبدأ بانفسنا فلا تمتد يدنا، ولا عيننا، ولا يهفو قلبنا لما متعنا به غيرنا. وان يضرب حكامنا ومسؤولينا المثل في الزهد والامانة والتجرد. وكان الله من وراء القصد.

تعليق: في رأيي أن التربية والمثل والاخلاق والقيم لم تتمكن من كبح جماح الفساد، لا لقصور فيها حاشا لله، ولكن لقصور القائمين عليها، وضعف آلياتها، وعدم ادماجها في نظام التعليم.

العودة إلى المثل والأخلاق والتربية مطلوبة بشدة، هذه من المسلمات،. وإذا شرعنا فيها بقوة الآن نعشم ان تكون أجيالنا القادمة أقل فسادا.

ولكن...ماذا نفعل مع الفساد المستشري الآن؟ في رأيي أن علينا أن نستفيد من كل الإرث البشري والخبرة الدولية والإقليمية في مجال المحاربة، فكل ما يؤدي للإصلاح والقيم السامية، ويمنع الإفساد في الأرض فهو من الدين. فلنشارك في كل المؤتمرات الدولية حول الموضوع، وننضم لكل الاتفاقيات التي تكافح الفساد.[1]

الشفافية ومكافحة الفساد في خطاب الرئيس :-

في خطاب التنصيب يوم الثلاثاء الماضي أشار رئيس الجمهورية لقضية في غاية الأهمية، هي قضية الفساد وإنعدام الشفافية في بعض الإجراءات الحكومية، وقال نصاً (نستشرف عهداً جديداً يُعلِي قِيَم الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ، واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين، والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٦/ ٢٠١٦ م.

تقصير.

وبهذا أعلنُ عن قيام مفوضيةٍ للشفافيةِ ومكافحةِ الفسادْ بصلاحياتٍ واسعة وتكون تبعيتها مباشرة لرئيسِ الجمهورية).

هذه الإشارة القوية التقطتها منظمة الشفافية الدولية حيث أعلنت عن نيتها زيارة السودان وتشجيعه على المضي في هذا السبيل. منظمة الشفافية الدولية Transparency International منظمة طوعية غير حكومية تعنى بمحاربة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية. في آخر تقارير هذه المنظمة للعام ٢٠١٤ حل السودان في المرتبة الثالثة قبل الأخيرة في مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم، فيما جاءت ٥ دول عربية أخرى بين الدول العشر الأكثر فسادا. وكشف التقرير أن السودان لم يبرح المراكز الأخيرة في السنوات الماضية، منافسا للصومال وأفغانستان وكوريا الشمالية.

التقرير الأساسي للمنظمة والذي ورد فيه هذا التصنيف المتأخر للسودان، إسمه الرسمي (مؤشر مدركات الفساد)، فهو يقيم جهود الدولة في مكافحة الفساد، ولا يقول أن هذه الدولة أكثر فساداً من تلك. حيث يستند مؤشر مدركات الفساد إلى آراء الخبراء بمجال فساد القطاع العام. وعليه يمكن أن تساعد آليات إتاحة الحصول على المعلومات القوية، وتوفر قواعد حاكمة لسلوك شاغلي المناصب العامة في تحسين درجات الدول، في حين أن نقص المساءلة في القطاع العام مقترناً بعدم فعالية المؤسسات العامة يؤثر سلباً على مدركات الفساد هذه.

عندنا في السودان يوجد خلاف كبير حول التقارير والتصنيفات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية. وتتمحور الآراء في اتجاهين: الأول يقول أن هذه المنظمة وشبيهاتها منظمات مشبوهة تعمل لصالح أجندة استعمارية. وعلينا تجاهل وجودها وتقاريرها بالكامل. أما الرأي الثاني فيقول أصحابه أن هذه المنظمات ومن بينها منظمة الشفافية الدولية تجد تقاريرها رواجاً عالمياً شئنا أم أبينا. ويتخذ المستثمرون والكثير من المؤسسات التمويلية قراراتهم بشأن تقييم المخاطر في قطر ما بناءاً عليها. لهذا ليس من الحكمة تجاهل مثل هذه التقارير.

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإعداد تقريرها السنوي هذا من خلال مصادر ثلاثة: المسوحات وتتم عادة في الدول التي لها اتفاقيات تعاون مع المنظمة. ثم التقارير الرسمية للدولة خصوصاً تقارير آلية مكافحة الفساد والمنظمات الوطنية. وأخيراً آراء الخبراء حيث تستعين المنظمة بمراكز بحوث وخبراء لفحص وتحليل المسوحات والتقارير، وفي حالة عدم وجودهما يتم الاعتماد عادة على استبيانات تقدم للخبراء.

عليه وحتى يتحسن تصنيف السودان نرى الاسراع في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بإنشاء مفوضية مكافحة الفساد بقانون. وسوف تُصدر هذه المفوضية

تقرير حالة الفساد في السودان. وسيصبح مصدر رئيس للمعلومات لمنظمة الشفافية الدولية وغيرها. وعلينا أيضاً اصدار قانون اتاحة المعلومات الذي يمكّن من الاطلاع على كل التقارير والوثائق الحكومية غير المصنفة. وعلينا، وهذا هو الأهم، اتخاذ اجراءات فعلية. والتسريع في محاكمات لحالات الفساد المكتشفة.

إننا نسبتشر خيراً كثيراً بتولي الأستاذ الدكتور عوض الحسن النور لمهامه كوزير للعدل. ونعتقد أنه الشخص المؤهل لإصدار قانون مفوضية النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون إتاحة المعلومات. فقد عرف عنه النزاهة والاستقامة. وفوق هذا العلم المتدفق والمواكبة للتطورات. ويكفي أنه قد أسس معهد التدريب والاصلاح القانوني وأصدر الموسوعة الالكترونية للقوانين والسوابق القضائية في وقت مبكر جداً في بداية التسعينات سابقاً لكل الدول العربية.[1]

مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد :-

تسلم وزير العدل الدكتور عوض الحسن النور أول أمس الثلاثاء مشروع قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد. أكد الوزير رفع المشروع لرئاسة الجمهورية مشتملاً على ملاحظات أعضاء اللجنة. وشدد على استعداد الدولة لانفاذ القانون حال إجازته، فيما أثنى على أعضاء اللجنة لانجازهم التكليف في الفترة المحددة. من جانبه كشف رئيس لجنة اعداد مشروع القانون المستشار بابكر أحمد قشي عن تضمين المشروع لمبادئ الشفافية والنزاهة، والآليات الفاعلة لانفاذ القرارات. مشيراً لاعتماد اللجنة على عدد من الوثائق المحلية، واطلاعها على التجارب الاقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد. ومشيراً كذلك الى تأمين اللجنة على عدم المساس بإختصاص الأجهزة القائمة والمختصة بمحاربة الفساد، حيث اقترح المشروع اعتماد المفوضية على التنسيق بينها وبين الأجهزة ذات الصلة.

إشادة مستحقة لا بد أن نرفعها لوزير العدل لإصداره قرار تشكيل اللجنة، ومتابعة أعمالها، والالتزام برفع نتائج أعمالها لرئاسة الجمهورية. وإشادة مستحقة ثانية نرفعها للجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد، لانجازهم للتكليف في الوقت المحدد، وللجدية في العمل التي برزت من خلال انفتاحهم للاستماع للتجارب المحلية والاقليمية والدولية. لقد اتضحت لي جدية هذه اللجنة عندما كتبت على هذا العمود مقالاً مرحباً بقرار وزير العدل بتشكيل اللجنة، وأشرت في المقال لدراسة ضخمة، شاركت فيها، حول موضوع الفساد، أعدتها لجنة علمية مرموقة بتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء قبل عامين، لقد فوجئت في نفس يوم نشر المقال بإتصال من مقرر اللجنة قال فيه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٦/ ٢٠١٥ م.

بإختصار (تعال قابلنا وجيب معاك الدراسة) وقد كان. جلست مع اللجنة قرابة الثلاثة ساعات وسلمتهم نسخاً من الدراسة. وقد علمت لاحقاً أنهم التقوا كذلك بعدد من العلماء والمختصين، واطلعوا على مئآت الصفحات من الدراسات والوثائق والاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تناولت موضوع مكافحة الفساد.

حديث وزير العدل يطمئننا الى أن المسألة لم تكن للاستهلاك السياسي أو تهدئة اللعب. من الواضح أن الموضوع جاد جداً، وأن إد رة الدولة قوية جداً في مكافحة الفساد. لقد أكد هذا التوجه نائب رئيس الجمهورية في لقاءه بالأجهزة الاعلامية يوم الأحد الماضي متحدثاً عن برنامج اصلاح الدولة، ومشيرا لتوجيهات رئيس الجمهورية المحددة التي وردت في خطاب تنصيبه في بداية شهر يونيو الماضي.

في خطاب التنصيب قال رئيس الجمهورية نصاً (الإخوةُ أعضاءُ الهيئةِ التشريعيةِ القوميةِ: أخاطبُكم اليومَ وبلادُنا على أعتابِ مرحلةٍ جديدةٍ من مراحلِ التطورِ والبناءِ الوطني.

أخاطبُكم اليومَ ونحنُ ندخُلُ عهداً جديداً مع أمتِنا السودانية، عهداً يُعلِي قِيَمَ الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين، والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو تقصير. وبهذ أعلنُ عن قيامِ مفوضيةٍ للشفافيةِ ومكافحةِ الفسادْ بصلاحياتٍ واسعة وتكون تبعيتها مباشرةً لرئيسِ الجمهورية).

أما تقرير اللجنة العليا لاصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي، وأشار له النائب الأول لرئيس الجمهورية عند مخاطبته للاعلام الأحد الماضي، فقد ورد فيه (ناقشت اللجنة الموجه الخاص بإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد، ووقفت على جهود وزارة العدل في هذا الصدد المتمثلة في مراجعة قانون الثراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد).

نقترح على الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بعد استلامها لمشروع القانون، عقد ورشة عمل موسعة حوله، قبل رفعه لقطاعي الحكم والاادارة والقطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء، وذلك لمزيد من الإحكام والتجويد، ولإشراك أكبر عدد ممكن من الاستراتيجيين والقانونيين والاقتصاديين في هذا العمل اجليل.[1]

تحرك عالمي جديد ضد الفساد :-

ما زال قانون النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد السوداني يراوح مكانه ما بين رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني، في حين تستمر المبادرات الدولية الرامية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٨/ ٢٠١٥ م.

لمحاصرة ظاهرة الفساد، ومساعدة الدول الأقل نمواً على أساليب المكافحة من خلال تبادل التجارب في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يلتقي هذا الأسبوع ٢٠٠ من قيادات مكافحة الفساد في العالم بباريس في المؤتمر الدولي للناشطين في مكافحة الفساد الذي تستضيفه وزارة العدل الفرنسية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمملكة المتحدة.

من أهم محاور هذا المؤتمر الاستفادة من تجربة أعضاء التحالف الدولي لملاحقة الفساد الذي شكله البنك الدولي، ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر فرصا جديدة للتواصل مع بعض أعضاء التحالف من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى للتشجيع على تبادل المعلومات، والأدوات المبتكرة في التصدي للتحديات العالمية، كتدفق الأموال غير المشروعة، والتهرب الضريبي، واسترداد الأصول وغيرها.

من بين التجارب التي سوف يتم استعراضها تجربة نيجيريا التي كانت أول حكومة أفريقية تنضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وكانت باكورة الخطوات التي اتخذتها هي مراجعة شاملة لسلسلة القيمة في قطاع النفط للتحقق من صحة كافة المدفوعات وتسويتها. وكشف التدقيق عن وجود ٩,٨ مليار دولار من الإيرادات المستحقة التي يمكن استردادها في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، منها ٤,٧ مليار دولار مدينة بها شركة النفط الوطنية النيجيرية. ونتيجة لهذه المراجعة، تم استرداد ما لا يقل عن ٢,٤ مليار دولار من الإيرادات المفقودة.

أما تجربة الفلبين فتشير الى تحسن الرقابة على الأعمال في مشروعات البنية التحتية بالمناطق الريفية من خلال استخدام التتبع الجغرافي المكاني وتحميل صور تسجل تقدم العمل على مدى مراحل المشروع.

أما في الهند فقد عانى نظام الضمان الاجتماعي في البلاد بسبب تلقي غير المستحقين لمدفوعات من البرنامج أو استقطاع مسؤولين حكوميين لمدفوعات موجهة للفقراء أو تأخيرهم لصرفها. توقف هذا الآن بعد أن وزعت الحكومة بطاقات ذكية لنحو ١٩ مليون قروي باستخدام نظام تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية فأصبح المال يذهب لمستحقيه.

وفي جمهورية الدومينيكان: أطلق مسؤولون حكوميون بالاشتراك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبعض المواطنين المتفانين مبادرة للتصدي للفساد والوقوف في وجه جماعات المصالح الخاصة القوية في العديد من المجالات، بما فيها الأدوية. وبحلول عام ٢٠١٤، أفضت الإصلاحات التي أجريت في هذا المجال إلى انخفاض أسعار الأدوية، وتحسن مستوى العقاقير.

تجارب الدول الشبيهة بنا قابلة للتطبيق لدينا ، ولكن لا بد من استكمال إجازة قانون الشفافية ومكافحة الفساد ، وتأسيس مفوضية النزاهة ومكافحة الفساد التي ينص عليها القانون لتعمل على اتواصل مع العالم الخارجي للاستفادة من هذه التجارب.[1]

تداول السلطة أهم ركائز مكافحة الفساد :-

شاركت خلال الاسبوع الماضي في ورشة عمل نظمها مركز الفيدرالية للبحوث والدراسات حول مكافحة الفساد. الورشة التي خاطبها عدد مقدر من الخبراء وشارك فيها قادة من اجهزة الخدمة المدنية والجهاز المصرفي ورعتها الاستاذة آمنة ضرار وزيرة الدولة بوزارة العمل شهدت تداولاً علمياً رفيعاً لهذا الموضوع الهام والحساس.

تناولت في مداخلتي أمام الورشة المفاهيم الأساسية للفساد حيث أشرت الى هناك اعتراف دولي واضح ورسمي بان الفساد يعتبر من أهم المهددات التي تواجه التنمية.

وذكرت ان البنك الدولي يعرف الفساد بأنه استغلال المكتب العام لتحقيق مصالح شخصية . The Abuse of Public office for Private Gain ليس فقط عن

طريق الرشاوى بل عن طريق المحاباة والتسعير الخاطئ والمخفض للرسوم وللأصول الحكومية ونحو ذلك.

ويشار الى ان البحوث والدراسات التي أعدت في الفترة الأخيرة بواسطة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين حول علاقة الفساد بالتنمية والاستقرار الاقتصادي خلصت إلى الآتي :

١/ يؤدي الفساد إلى زيادة تكلفة المعاملات في الاقتصاد ويقلل من الإنتاجية .

٢/ يؤدي إلى سوء التوزيع للموارد ويشوه أسبقيات الاستثمار .

٣/ وفي حين يختلف حجم وحدة الفساد بين الدول المختلفة ، وجد في بعض الدول النامية ان حجم الفساد اقل من ذاك الموجود في الدول الصناعية (انظر تقارير البنك الدولي).

٤/الفساد يقلل من درجة شفافية المعاملات في الاقتصاد ويقلل من قدرة الدولة علي زيادة الإيرادات العامة بما يؤثر علي حركة الإنفاق العام وهذا ما يجعل الدولة تفرض ضرائب اعلي وبالتالي تؤثر سلبا علي بيئة الأعمال.

يقلل الفساد من فرص الدولة في ترويج مفاهيم التنمية والعدالة الاجتماعية ، وبالطبع يؤثر علي مستوى الفقر . إن الفقراء يدفعون اعلي من المنافع التي يحصلون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٧ م.

عليها بسبب الاحتكار ودفع الرشاوى وما شابهها من مدفوعات لا تستند لقانون . بينما يعانون من ضعف الخدمات الحكومية العامة والضرورية . يؤثر الفساد المصرفي والمالي علي سلامة الجهاز المصرفي والمالي في الاقتصاد المعين وفي النهاية يقود إلى الأزمات المالية ، وعادة ما يرتبط بضعف المعايير المحاسبية وضعف الإشراف علي المؤسسات المالية بما يؤدي الي حدوث الاختلاسات ونحو ذلك . خبير الفساد روبرت كلتقارد Robert Kiltgard استخدم معادلة شهيرة للتعبير عن احتمالية حدوث الفساد كالتالي :

C = M + D-A

حيث :

C: Corruption : الفساد.

M: Monopoly الاحتكار.

D: Discretion الاجتهادات الخاصة

A : Accountably المساءلة

أسباب الفساد معقدة ومتداخلة وهي عادة تكون متجذرة في سياسات الدولة ، ونظامها الإجرائي وتطورها السياسي وتاريخها الاجتماعي . من الاسباب العامة ما يلي :

ضعف الأجور ، الترقيات غير المرتبطة بالاداء المتميز سوء إدارة ميزانية الدولة ، فقدان الاهداف الهامة للمنظمة ولإدارات الحكومية ، السلوك غير المسؤول للمسؤولين والرؤساء .

يتأقلم الفساد عندما تكون المعايير الخاصة بضبط الأداء المؤسسي والإداري ضعيفة في مؤسسات المجتمع الخاصة والعامة ، ويزداد في الأحوال التي تسيطر فيها الدولة علي مجريات الحياة الاقتصادية .

يتخذ الفساد صورا مختلفة منها الرشاوى ، الاحتكارات غير المرشدة اقتصاديا ، التعاملات من الباطن غير السليمة ، ونحو ذلك.

علاقة الفساد بالنظام السياسي: من الواضح ان الفساد ينمو وتتمدد جذوره في ظل الانظمة الديكتاتورية حيث لا يوجد تداول للسلطة. ينتج عن هذا مجموعات ومراكز قوى تقوم بالدعم المتقاطع فيما بينها ، تدور المناصب الهامة بين شخصيات بعينها لا تقبل دخول أي غريب، تفصل القوانين واللوائح وتفسر لصالح المجموعة المعينة فيستمر نفوذها. لدى هذه المجموعات خطير جداً أن يتحدث رئيس الجمهورية عن رغبته في التخلي عن السلطة حتى لو بلغ من العمر عتيا ، لأن ذلك يعني تساقطها هي ومحاسبتها كما يجري لأركان النظام السابق في مصر. لهذا تدافع عن النظام

القائم حتى لو كان الثمن دماءاً كثيرة (ليبيا واليمن نموذجا).

لحسن الحظ أن نظامنا السياسي ودستورنا يقر مبدأ التداول السلمي للسلطة ويجب أن نعض على هذا بالنواجذ فهو، ضمن فوائد عديدة أخرى، الركيزة الأساسية لمكافحة الفساد.

علي عثمان والحديث عن الفساد :-

الشيخ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية السابق والقيادي بالحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني قدم مداخلة مطولة بالأمس أمام المؤتمر التنشيطي للحركة الاسلامية بولاية الخرطوم. المداخلة كانت في شكل طرح فكري راقي تضمن تحليلاً شاملاً لأوضاع الحركة وأثر نشاطها على الحكومة والمجتمع في كافة المجالات. المداخلة دشنت الشيخ المخضرم مرشدا ومفكرا لا يشق له غبار.

قال إن على عضوية الحركة العودة للقيام بواجبهم تجاه مجتمعهم من خلال المنظمات الطوعية دون انتظار لدعم الحكومة. نادى بستساخ تجربة مستوصف الحكمة والمدارس الاسلامية في كل أنحاء السودان على أساس تطوعي. قال ان الفشل في نظافة المدن يدل على فشل الحركة الاسلامية أكثر من فشل الحكومات والمعتمدين، لأن شُعب الأيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها الجهاد في سبيل الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، وإذا كان أعضاء الحركة يستنكفون عن القيام بأدنى مطلوبات الايمان وينتظرون غيرهم للقيام بهذا فإنهم يكونون بعيدين عن إعطاء المثال والقدوة.

غير أن أخطر ما صوب عليه الشيخ الجليل هو الحديث عن الفساد، فبعد أن قدم شرحاً مقنعاً للأسباب الفقهية والقانونية لتشريعات مكافحة الفساد ولمراحل المتابعة متناولاً قواعد (من أين لك هذا) و (التحلل) حينما لا تسعف الأدلة لتوجيه التهمة تحت أي مادة قانونية، دلف لتقديم مقترحين: الأول تشكيل لجنة في إطار الحركة الاسلامية لمراجعة الذمة المالية للأعضاء، وتفويض هذه اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً تجاه من يثبت عليه ثراءاً مشبوهاً، وقال أنه مستعد أن يبدأ بنفسه. والثاني عمل قواعد في إطار دستور الحركة تضمن أن الترقي في مدارج قيادة الحركة يتم بالكفاءة والكسب والنزاهة وليس قفزاً بالعمود، أو إعمالاً للقرابات والوساطات. وقال أنه حتى في مجال التوظيف العام فإن توظيف شخص ما تجاوزاً للمنافسة الشريفة يعد فساداً.

أعتقد أن المراجعات الفكرية والتنظيمية التي عبر عنها الشيخ علي عثمان محمد طه جديرة بالاحترام والتقدير، وفي رأيي أنها تتوافق تماماً مع برنامج إصلاح الدولة والذي كانت واحدة من ثماره مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد. فهذا القانون في نسخته التي قدمتها وزارة العدل خطا خطوات جبارة في طريق تحقيق

المبادئ التي يقول بها الشيخ علي لأن المشروع استصحب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وأخضع مؤسسات الدولة جميعها إبتداءاً من رئاسة الجمهورية لمقتضياته، ونص على عدم الاحتجاج بالحصانة لأي شخص، وحدد الممارسات الفاسدة بصورة قاطعة، ونص على إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات مفوضية مكافحة الفساد.

لقد تطابق ما ورد في مشروع القانون هذا مع التحليل الموضوعي الذي قدمه الشيخ علي عثمان محمد طه فالممارسات الفاسدة التي أشار لها الشيخ وُجدت نصاً في القانون، حيث يجرم الإثراء غير المشروع ، الثراء الحرام أو المشبوه، مخالفة القوانين لتولي الوظيفة العامة والمحاباة والوساطة والمحسوبية في تعيين الموظفين العموميين وعدم الشفافية في الإستخدام الوظيفي، الأفعال التي تعتبر فساداً وفق الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي يصادق عليها السودان، أي أفعال تعتبر ممارسات فساد وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.

نعتقد أن على قيادة الحركة الاسلامية السودانية الدفع بمشروع هذا القانون لكافة عضويتها في المجلس الوطني وفي الجهاز التنفيذي ومطالبتهم بإجازته دون تحوير أو إلتفاف على النسخة التي قدمتها وزارة العدل، لأن هذا المشروع إذا ما استكملت إجراءات إجازته، وكلف بتنفيذه القوي الأمين، سوف يمثل خطوة جبارة تنعكس آثارها الايجابية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان إن شاء الله.[1]

هل يأسنا من محاربة الفساد؟

كتبت أول أمس عن الفساد معلقاً على تقرير اللجنة العليا لمتابعة برنامج اصلاح الدولة. وذكرت أن موجهات رئيس الجمهورية التي انبنى عليها البرنامج كانت تتحدث عن ضرورة إحداث منظومة كاملة لمحاربة الفساد. في حين تقزم تقرير اللجنة العليا ليتحدث عن مراجعة قانون الثراء الحرام. وأشرت في نفس المقال لبحث متميز تم في جامعة الجزيرة كانت خلاصته أن المراجعة الداخلية، بوصفها لبنة أساسية في محاربة الفساد، غير قادرة على القيام بدورها بسبب التدخلات السياسية.

وصلتني عبر الواتساب الكثير من التعليقات حول هذا الموضوع الهام، فمن داخل السودان كتب الي متخصص في الادارة: الفساد منظومة أخلاقية قبل أن يكون فعلا قانونيا فهنا عدد من المشاركين بالفعل ومن يقبل الفعل ويشجع عليه وهو سلوك مقبول لعدد من الناس وبالتالي فهناك نظر في الأخلاق والسلوك والتربية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٢/ ٢٠١٥ م.

والاقتصاد والقانون وأشياء أخرى . التناول القانوني فقط للفساد غير كاف فهناك فساد قانوني أي يتم بموجب لوائح وقوانين أي أنه من ناحية قانونية سليم ولا يمكن المحاسبة عليه والأمثلة كثيرة ..... الدور السياسي في إتاحة الفساد وقبول وتبرير الفساد كبير جدا.

متداخل آخر من داخل السودان قال: اجيك من الاخر الفساد وما أدراك ما الفساد قبل فتره شكلت الحكومة اليه للفساد علي راسها وكيل وزارة المالية وأطيح به لأسباب كلنا نعلمها أخونا ابو قنايه لذلك اخي عادل هذه الحكومة ليست مؤهلة لاجتثاث الفساد لانها هي المتسببة فيه، ومالم تتوفر أجهزه محايدة بعيدا عن ظل هذه الحكومة سيظل الفساد موجودا ومحميا بالساسة عليه الامل مفقود علي الاقل في هذه المرحلة.

طبيب صيدلي من المملكة العربية لسعودية قال: بما أن الإرادة السياسية للدولة لن تمنع التدخلات السياسية و لن تمنح المراجعة الداخلية مسوغات سيادة الرأي الفني فسنظل يا د/ عادل نكون لجان لتتبثق منها لجان ء التي بدورها تولد لجنة اخرى .....

طبيب من الداخل قال: نحن من زمان كنا بنعرف لو أردت أن تقتل مشروعا كون له لجنة. لأن معظم اللجان ترفع توصياتها للجهات ذات الصلة والتي بدورها تودعها الادراج وتصبح في مهب الريح.

مصري في من داخل السودان قال: عندنا فى البنوك نظام صارم للمراجعة الداخلية.. بداية تتبع ادارة المراجعة بكلياتها الى مجلس الادارة و خصوصا فيما يتعلق بتقارير المراجعة حيث يتم إرسالها مباشرة للمجلس، و له لجنة له نفس المسمى(لجنة المراجعة و التدقيق) و عليها فلترة التقرير و الخروج بتوصيات للمجلس. وما كان منها يحتاج الى توضيح او اجابة يحول للمديرالعام للرد عليها. قصدت بهذه المقدمة ان أشير الى ان المراجع العام يتمتع بنفس الاستقلالية مثل لجان البنوك و مفترض تقريره يرفع الى البرلمان(او الى لجنته المختصة) ليقرر فيه. قانون المراجع العام يعتبر من أميز القوانين السودانية و هو موروث من النظام الانجليزى ء لكنه بالطبع يحتاج للإرادة السياسية ليؤدي الدور المطلوب.

بصراحة لمست يأساً في المداخلات، وأنا أقول أن اليأس ليس من صفات المؤمن، علينا جميعاً العمل على إجتثاث هذه الآفة، يقودنا الرئيس عمر البشير نفسه، الذي طالب بمنظومة شاملة لمحاربة الفساد، وليس أقل من ذلك.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٥/ ٢٠١٥ م.

العلاقة مع دولة جنوب السودان في ظل برنامج اصلاح الدولة :-

برنامج إصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي حوى جزءاً مهماً للغاية يتعلق بسياسات التعاون الدولي التنموي، حيث تم النص على: انشاء جسم مركزي متناغم، يخدم الإستراتيجية التنموية الوطنية، كأحد الاطر الهامة والمطلوبة فى التصدي لأهداف التنمية مابعد العام ٢٠١٥م. ويقترح بالتحديد بحث جدوى إنشاء جهاز مركزي للتخطيط والمتابعة. وبالطبع فإن تعيين الأستاذ عبد الله ابراهيم كوكيل للتخطيط بوزارة المالية والاقتصاد الوطني قبل أسبوع من اليوم يصب في هذا الاتجاه.

يضيف برنامج اصلاح الدولة في وثيقته المجازة: اعادة الترتيب فى منظومة العمل الخارجي وفق رؤى تاخذ فى الاعتبار التطورات والمتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية، خاصة دول الاقتصادات الناشئة. والتجديد فى المفاهيم الذي يستهدف احكام التنسيق الداخلى فى الشان التنموي والانساني، وتوحيد قنواته وتعزيز اليات التعاون الدولي، وتفعيل الدور التنسيقي لوزارة الخارجية وجعلها البوابة الرئيسية لقيادة هذا الدور.

مراجعة كافة الأجسام المعنية بالتعاون الدولي داخل الوحدات الحكومية، وارجاع الامر الى وجهته فى وزارة المالية، بتنسيق محكم مع وزارة الخارجية، وفق مهام تنسيقية تخدم محاور التعاون الدولي فى كافة اشكاله، والاستفادة من الفرص الكبيرة التى يتيحها التحول فى بنية العون، وارجاعه الى الدول الفاعلة من دول الجنوب، والذى نمتلك فيه ميزة تفضيلية بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية.

وبتطبيق المبادئ أعلاه على العلاقة مع دولة جنوب السودان، نجد أن البرنامج ينص على الآتي: رعاية مبدأ الجوار الآمن مع جمهورية جنوب السودان كأولوية فى المرحلة المقبلة، وتعزيز التعاون معها على اساس مبدأ دولتان بمصلحة واحدة مشتركة، واستكمال الملفات العالقة كخطوة ضرورية واساسية .

توثيق العلاقة مع الجنوب هو مدخل مناسب لتوثيق العلاقة مع كل القارة الافريقية، وبصفة خاصة ضرورة توطيد وتقوية المصالح التجارية والاقتصادية مع جنوب السودان، حتى لايرتبط عضوياً بدول تجمع شرق افريقيا، على حساب علاقته مع السودان.

العمل مع شركاء السلام فى السودان (اوروبا والولايات المتحدة) على انشاء منطقة اقتصادية Economic Zone على طول الحدود المشتركة بين البلدين، تهدف الى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة فى تلك المناطق، ومن ثم الاستقرار

بين البلدين، وتحد من حركة الرعاة عبر الحدود، مما يقلل من الاحتكاك المؤدي للاقتتال.

بالنسبة للصراع الآني في دولة الجنوب، يجب أن تقف الحكومة السودانية على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع، تحقيقاً لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى.

اهمية استمرار عملية بناء الثقة مع حكومة دولة جنوب السودان، وضرورة إيجاد صيغة توازن في المرحلة الحالية في علاقتنا معها، تحافظ على مصالح السودان، مع تكثيف التواصل مع شعبها في المجالات الصحية والانسانية والتعليمية والفنية وغيرها، وتعزيز العلاقات مع مجتمع الجنوب في مجالات التعليم العام والصحة والاغاثة والعون الانساني والثقافة والعلوم والرياضة.

النظرللجنوب في اطار سياسة عامة للتكامل الاقليمي: وما يتطلبه من فتح للحدود، وتشجيع للتبادل الاقتصادي مع دول الجوار، وتعديل للنظم الجمركية والمصرفية وغيرها.

اقامة منتدى حول علاقات السودان بجنوب السودان، تحت عنوان العلاقات السودانية الجنوب سودانية نحو افاق أرحب، يهدف بشكل اساسي الى تعزيز الثقة، ووضع اسس مدروسة لعلاقة استراتجية دائمة، تناقش مخرجاته مع الجهات المختصة في جنوب السودان لتفعيلها، واعتمادها كسياسة دائمة للبلدان تجاه بعضها البعض.

من جانبي أقترح أن يتولى مركز در سات المستقبل، بالتعاون مع جمعية الصداقة السودانية الجنوبية، وبدعم من وكالة التخطيط الاقتصادي حديثة الولادة، إقامة المنتدى أعلاه كخطوة تنفيذية نحو انزال هذا المخطط لأرض الواقع. [1]

التدخلات السياسية في أعمال المراجعين :-

أشرت في هذا المكان يوم أمس الى أن فئة المديرين الماليين والمراجعين الداخليين سوف يتقدمون الصفوف من أجل إصلاح الدولة بما يملكون من وطنية ومهنية، فقط نطالب بتوفير الحماية لهم من التدخلات السياسية في أعمالهم.

مطالبتي إنبنت على ما ورد في تقرير اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء الموقر في مارس الماضي، حيث جاء في الفقرة ١٠ (ب) من توصيات محور الخدمة المدنية صفحة ٣٢ ما يلي نصاً (النأي بالعمل السياسي عن الخدمة المدنية).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٣/٤/ ٢٠١٥ م

لقد بينت الدراسة التي قام بها الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال بها درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، أنّ القوانين المالية مثل قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون ولائحة الشراء والتعاقد غير كافية لضبط المال العام.

أكّدتْ نتائج الدراسة الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودلّلتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإدارة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوِّغات سيادة الرأي الفني.

أشارت الدراسة لأسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية وأرجعته لأسباب سياسية ومصالح حزبية، أو أهواء شخصية ، ومن أسباب التدخلات كذلك أن المراجع لا يجد الحماية الكافية من إدارته التي لا تتوفر لها الإستقلالية الإدارية ولا حصانة القرار، كما أنّ هنالك ثغرات في القوانين المالية وقانون المراجعة الداخلية نفسه يستطيع عبرها السياسي فرض إرادته والحد من واجبات المراجع.

أشارت العينة المستبانة في الدراسة إلى أنّ السياسيين يستمدون قوة السلطة التي يتدخلون عبرها في عمل المراجعة الداخلية من النظام السياسي الذي يُوفرٌ مظلة آمنة لمنسوبيه من خلال الإنتماء للمنظومة السياسية والدعم السياسي العريض الذي يجعلهم بمنأى عن المساءلة، ويضيفون إلى ذلك عدم وجود محاسبات في المخالفات التي تحدث، والخلل الموجود داخل القوانين نفسها يجعل السياسيين يستمدون قوة السلطة للتدخل في أعمال المراجعة الداخلية هذا إلى جانب الشعور القوي لدى السياسي بأنّ السياسة فوق كل شئ.

وفيما يلي التأثيرات المباشرة للتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية، فإنّ المراجعين الداخليين الذين مثّلوا العينة المستبانة يحصرونها في ازدياد النفوذ السياسي، وهيمنة السياسيين على الخدمة العامة دون إعتبار لقوانينها ولوائحها، وبالتالي إنعدام الثقة في قوانين الدولة، ومعاملاتها، وعدم جدوى الرقابة المالية والمحاسبية والضبط الداخلي.

ومن التأثيرات السالبة كذلك إنهزام غايات المراجعة الداخلية، وضعف الأداء وضعف موقف المراجع ومن ثم حدوث التجاوزات المالية، وإتخاذ الإجراءات غير الصحيحة وبالتالي إهدار المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي.

ويُشير المراجعون الداخليون كذلك بالإجماع إلى أنّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية على المراجعة الداخلية تتمثل في الإنعكاسات النفسية، فقد يصل المراجع

الداخلي لدرجة من الإحباط يترك معها المهنة مما يعرضها للإنهيار التدريجي بسبب إنسحاب الكفاءات منها، أو قد تصيب المراجع حالة من اللامبالاة أو قد ينحرف.

هذه النقاط جديرة بالدراسة، بشجاعة ومسئولية ووضوح، من خلال جلسات اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية المنعقد اليوم الأربعاء بقاعة الصداقة بتنظيم من ديوان الحسابات.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٥/ ٢٠١٥ م

obeikan.com